

محاضرة لوزيرة العدل الفرنسية رشيدة داتي في جامعة القديس يوسف بعنوان "إصلاح القضاء"

غص مسرح بيار أبو خاطر في حرم العلوم الانسانية لجامعة القديس يوسف مساء 24 نيسان 2009، بجمع من الوزراء والنواب والسفراء والقضاة و أساتذة الجامعة و مسؤوليها والطلاب الذين تابعوا محاضرة لوزيرة العدل الفرنسية رشيدة داتي بعنوان "إصلاح القضاء"، بدعوة من وزارة العدل ورئاسة الجامعة وعمادة كلية الحقوق والعلوم الانسانية فيها.

وبعدما رحب عميد الكلية البروفسور فايز الحاج شاهين بالوزيرة و بالحضور اعتبر ان الدعوة "طبيعية بسبب العلاقات التاريخية القائمة بين لبنان وفرنسا، والعلاقات المتميزة بين الكلية والجامعات الفرنسية، وواجب الاعتراف بالجميل حيال الاساتذة الفرنسيين الذين درسوا في بيروت". وعرض تفسيرين لمصطلح "اصلاح" في القاموس: "العمل لأجل العودة الى الشكل السابق، أو العمل لأجل الوصول الى الافضل"، الى تعريف "القضاء" الوارد في كتاب المؤرخ ميشليه عن الثورة الفرنسية "ان قضاء يستحق هذه الكلمة هو القضاء غير المقترن ببدل، الذي لا يشتري ولا يورث، الذي من ينبع من الشعب واليه".

من جهته اشار رئيس الجامعة البروفسور رنيه شاموسي الى ان الجامعة "التي تقع في قلب الشرق الاوسط، حريصة على كل ما يتعلق بحوار الحضارات والاديان، وتسعى دائماً الى التشديد على أهمية الانجازات والنجاحات في ميدانه"، لافتاً الى انه "لا يمكننا الا ان نعجب بما قامت به الوزيرة داتي، واذا اخترت اليوم التطرق الى الاصلاح القضائي فلأنك حظيت بالوسائل التي سمحت لك بأن تصلي الى هذه المرحلة، ولا يسعنا الا ان نعجب بمسيرة سمحت لفتاة مغربية ان تنخرط في قلب الاشكاليات الجمهورية والعلمانية".

وبعد ترحيب وتقديم من وزير العدل ابراهيم نجار، أعربت الوزيرة الفرنسية عن سرورها بأن تكون "في لبنان وفي الجامعة التي عبرت دائماً عن الثقافة اللبنانية المدافعة عن تعدديتها"، مؤكدة ان التعددية لا تعني الانقسام او الانكفاء المجتمعي "بل يجب ان تحترم سلطة الدولة واستقرارها، مما يساهم في تثبيت أداء المؤسسات اللبنانية ونبذ الحرب الاهلية". وتوجهت الى الحاضرين "من قضاة واساتذة ومحامين وطلاب حقوق، فأنتم تمثلون أفضل ما يملك لبنان لتحضير مستقبله، والحفاظ على القيم الحقيقية للعدالة والاستقلال والحرية، والتي تشكل اساس نظامكم القضائي. احترمونها، دافعوا عنها، ودرسوها، فثمن العدالة اقل من ضريبة الحرب، وهذا ما فهمه الفرنسيون بعد الحرب العالمية الثانية". وشددت على ان الهدف الاول للقضاء هو فرض احترام القانون "ففي غيابه تصبح الدولة عاجزة عن توفير استمرار عملها او السلام الداخلي وأمن الأفراد"، مشددة على ضرورة ان يتبع القضاء ثباتاً معيناً، من دون ان يعني ذلك جموداً او تقليدية "فعليه معرفة سبل التحديث والاصلاح، وأحد تقاليده التكيف من دون توقف".

وعرضت بعض نماذج اصلاح القضاء في فرنسا، وسبل تطويره ليكسب ثقة الناس ويزيد فاعليته وحزمه في الوقت نفسه، اضافة الى حماية الضحايا "وتعزيز انسانيته". وأبرزت اتفاقات التعاون مع وزارة العدل اللبنانية لتأهيل القضاة والتبادل مع معهد الدراسات القضائية، الى برنامج لنقل ادارة السجون من وزارة الداخلية الى العدل. وفي الختام اجابت داتي عن اسئلة لطلاب في الجامعتين اللبنانية واليسوعية في موضوعات ترتبط بالمسارات القضائية في لبنان وفرنسا.